ديمقراطية بدون حكم أغلبية ومعارضة (هل ستفرز انتخابات ٢٠٢١ معارضة حقيقية؟)

سالم مشكور

مقال

جميع الحقوق محفوظة لمركز رواق بغداد للسياسات العامة ©2022

مركز تفكير يُقدم رُؤى وافكار ودراسات وبحوث للنخب والمختصين ومتخذي القرار. تصدر عنه مجلة "الرواق" والتي تعنى بالتركيز على عنوانٍ واحدٍ وتستكتب فيه خيرة الباحثين والكتاب والمختصين. يعمل على تيسير المعرفة لغير المختصين لزيادة وعي وثقافة الجمهور بعيداً عن الاعلام غير المبتني على اساس علمي. يعمل الرواق على ترجمة مقالات وبحوث مهمة ومختارة عن اللغات الانكليزية والفارسية والتركية والفرنسية، لتكون بين يدي الباحث العراقي.

ينطلق المركز في اعماله ونتاجه من اهمية التركيز على العمل المعرفي بدلاً عن الايديولوجيا والخلفيات النظرية المشحونة او المتطرفة. يؤمن الرواق باهمية الانفتاح على الكتل السياسية والنخب المعرفية في ايصال افكاره وتصوراته ورؤاه في بناء الدولة والمؤسسات العراقية.

يطمح الرواق بان يكون نتاجه اضافةً لفهم الواقع العراقي دون تشنج واحكام مسبقة. كما يعمل الرواق على طباعة ونشر بحوث ودراسات الراغبين بعد فحصها وتدقيقها على اساس علمي، وهي لا تعبر بالضرورة عن متبنياته، فالرواق محكوم بالاطر النظرية والعلمية وحسب.

يرحب رواق بغداد بجميع الرؤى والافكار والحلول التي تطرح من قبل اصحاب الاختصاص من الباحثين والمفكرين والكتاب.

www.rewaqbaghdad.org

Legal Note:

Publishing this material has been funded by Rewaq Baghdad Center of Public Policy however, the views expressed in this document do not reflect the Center's official policies nor its opinions.

تم تمويل نشر هذه المادة من قبل مركز رواق بغداد للسياسات العامة. لكن الآراء الواردة في هذه الوثيقة لا تعكس سياسات المركز الرسمية ولا آراءه.

إبان المشهد الرمزي والاستثنائي في التأريخ السياسي العراقي، في 9 نيسان 2003 حين اعتلى جنود

يحدد فقهاء القانون الدستوري والنظم الدستورية معنيين للمعارضة السياسية الأول شكلي، ويعني: القوى السياسية والهيئات التي تراقب عمل الحكومة وخططها، وفي الغالب السعي للحلول محلها ببرامج بديلة، والمعنى الآخر هو الموضوعي المادي، ويعني: الأنشطة التي تمارسها هذه القوى والهيئات وربما الشخصيات.

هذا التعريف غالباً ما ينطبق على الأنظمة الديمقراطية التي تسمح بالمعارضة كركن أساسي من أركان النظام الديمقراطي الذي يقوم على التعددية السياسية، فلا يمكن تصور ديمقراطية بدون وجود حريات سياسية، وهذا يعني تشكيل أحزاب (هيئات سياسية يحكم بعضها، منفرداً أو مؤتلفاً مع أحزاب أخرى)، فيما يذهب الآخرون إلى ممارسة دور المعارضة، التي ترصد أداء الحكومة وتسلط الضوء على الثغرات في الأداء أو في السياسات المطبقة، وعادة ما تملك المعارضة برامج بديلة تسعى معها إلى الوصول إلى السلطة لتطبيقها.

تعمل المعارضة في ظل النظام الديمقراطي تحت سقف القانون والدستور، ويكون لها حقوق دستورية ولا تستخدم القوة في معارضتها، بما في ذلك السلاح، أو باقي الوسائل غير القانونية. تختلف في هذا الامر عن المعارضة في ظل الأنظمة الدكتاتورية التي تعمل في الظل، أو تلجأ إلى الخارج لممارسة نشاطها ضد النظام الذي تعارضه، وهو ما يوقعها تحت تأثير الدول التي تستضيفها، والسماح لها بالنشاط بقدر ما ينسجم مع سياساتها ومواقفها حيال الدول التي تنتمي إليها المعارضات. هكذا كان حال المعارضة العراقية لنظام الحكم الذي سبق ٢٠٠٣، التي كانت تتوزّع بين الدول المجاورة والأخرى الأبعد منها جغرافياً.

كان آخر عهد للعراق بالمعارضة الدستورية هو في العهد الملكي الذي أطيح به في الانقلاب العسكري على يد تنظيم "الضباط الأحرار" بقيادة عبد الكريم قاسم عام ١٩٥٨. كانت الأحزاب المعارضة تعمل بشكلٍ علنيٍّ، وتمارس نشاطها في كسب المؤيدين والقيام بالتظاهرات، وهو ما أدى إلى اسقاط حكومات عديدة. لكن العراق دخل منذ ١٩٥٨مرحلة الحكم الفردي (باستثناء فترة حكم عبدالرحمن عارف نسبياً) أو حكم الأحزاب المتصارعة والانقلابات المتبادلة، ولم يشهد العراق معارضة سياسية

حقيقية، خصوصاً بعد انقلاب ١٩٦٨ الذي نفّذه حزب البعث ليتفرد بالسلطة، ويشن حملة قمع لكافة الأحزاب الموجودة آنذاك، بدءاً بالتنظيمات الناصرية التي يفترض انه يشترك معها في الأيديولوجية القومية. ومنذ ذلك الوقت انتقلت الأحزاب المعارضة إلى العمل السري وبدأت كثيرٌ من العواصم تستقبل المعارضين الهاربين من البطش والباحثين عن فرصة للعمل ضد النظام في العراق، ولكن ضمن شروط الدول المضيفة، التي كانت تتغيّر وفقاً لتغيّر علاقاتها مع النظام العراقي فتنعكس انكماشاً، أو تنشيطاً على عمل المعارضين العراقيين. وابتداءً من ثمانينات القرن الماضي، باتت الأحزاب العراقية المعارضة تعمل بكامل أعضائها تقريباً من خارج العراق موزعة بين إسلامية وقومية وشيوعية.

المعارضة بعد ٢٠٠٣:

بسقوط نظام الحزب الواحد والحكم الفردي الاستبدادي عام ٢٠٠٣، دخل العراق مرحلةً جديدةً من العمل السياسي القائم على الحريات والتعدّدية الحزبية، فباتت الساحة تعجّ بالأحزاب التي كان أغلبها يخوض المعارضة للنظام السابق من المنافي،

وصدرت العشرات من الصحف التي تمثّل اتجاهات سياسية مختلفة، وباتت الحرية أشبه بحالة فوضى، حيث الاعلام يفتقد– في الغالب – المعايير المهنية، بسبب حداثة التجربة بالنسبة للأجيال التي ولدت وكبرت في ظلّ نظام حزب واحد ورئيس واحد.

قام النظام الجديد على ما سمي بالديمقراطية التوافقية، التي تستند إلى نظرية وضعها مفكرون مثل أرنت ليبهارت وغيرهارد لمبروخ بناءً على تجربة عملية خاضتها بلدان تتميز بالتعددية الاثنية غير المتجانسة، كضمانة لحقوق المكونات، مثل بلجيكا وسويسرا والنمسا سميت بالديمقراطية خلافاً للديمقراطية التي تقوم على المبادئ التي حددها جون لوك ومونتسكيو، مثل الشرعية عبر الانتخاب وحكم الأكثرية (وفقاً للفوز بأكثر الأصوات) وتقسيم السلطات. لكن المشاكل التي أفرزتها هذه الصيغة دفعت منظّريها إلى إلغاء صفة الديمقراطية عنها والاكتفاء بتسمية "النظام التوافقي".

طبق العراق بعد ٢٠٠٣ الصيغة التوافقية التي تضمّنها قانون إدارة الدولة، ثم الدستور الذي تمّت المصادقة عليه العام ٢٠٠٥، مع الإبقاء على استعمال تعبير الديمقراطية التي باتت تطبيقاتها العملية مجرد تحاصص وتقاسم للسلطة، لدرجة ضياع مفهوم الوطن ومصلحته العليا. وقد نزلت المحاصصة من مستوى المكونات إلى مستوى

الأحزاب السياسية داخل كلّ مكون، وهو ما جعل عملية التوافق أكثر صعوبة وأكثر إعاقة لإدارة البلاد. ولعل العسر الذي أصاب تشكيل الحكومات في الأعوام ٢٠١٨ و٢٠٢٠ و٢٠٢١ ما يغني عن الشرح والتفصيل.

وفي ظل نظام توافقي محاصصي، كيف يمكن لمعارضة سياسية بالمعنى الصحيح أن تولد وتعمل في ظل وجود أغلب الأطراف السياسية في السلطة، وغياب معارضة سياسية في البرلمان تمارس الرقابة وطرح البرامج البديلة وكسب الرأي العام؟ وما يحدث فعلياً هو أنّ أغلب الأطراف السياسية بدأت تمارس دورين متناقضين، هما السلطة والمعارضة معاً، فتجد الكيان السياسي يستحوذ على وزاراتٍ حساسة، فيما نواب هذا الكيان يمارسون تحت قبة البرلمان دور المعارضة الشرسة لحكومةٍ هم يشاركون فيها عبر وزراء من حزبهم!!

إنّ عدم قيام معارضة سياسية دستورية في العراق بعد ٢٠٠٣ يعود لجملة أمور:

الأول: وكما ذكرنا، طبيعة النظام السياسي الذي يوزع الحكومة – في مناصبها العليا – بين الكتل والأحزاب السياسية، وبالتالي لا يبقى مجال للمعارضة بشكلها الصحيح، وهذا يعني غياب ركنٍ أساسيٍّ آخر للديمقراطية بعد تغييب حكم الأغلبية السياسية باسم التوافق والتقاسم.

ثانياً: غياب النضج الفكري السياسي الذي يجعل المعارضة جزءاً أساسيّاً من النظام السياسي. فالرواسب السياسية للحكم الدكتاتوري الطويل، وطريقة التخوين والتشكيك بالوطنية التي مارستها الدكتاتورية ضد المعارضين، كان بمثابة غسيل أدمغة العامة، وترسيخ صورة سلبية عن المعارضة باعتبارها عميلة ومرتبطة بالأجنبي الذي تتآمر معه على البلاد.

ثالثاً: بسبب غياب الثقافة السياسية، والذي يشمل حتى طبقة الساسة، فإن من لا يكون في السلطة يتعرض للتنكيل والمحاصرة ونبش ملفاته، بحثاً عمّا يمكّن رجل السلطة من محاصرته ومنع قيامه بكشف ثغرات ومخالفات المؤسسات الحكومية، بما فيها الوزارات.

رابعاً: تدني الثقافة السياسية الشعبية، بحيث تجعل السياسي غير الموجود في السلطة غير مرحّب به حتى في المحافل الشعبية، ولا يحظى بالحد الأدنى من الامتيازات التي يحصل عليها رجل السلطة. بل انّ التعامل معه بعد مغادرته المنصب يتمّ بطريقةٍ ثأريةٍ. يستثنى من ذلك رجال الصف الأول الذين يبقون محتفظين بكثيرٍ من الامتيازات، بفعل القوة وليس الحق القانوني. في المقابل يتعرّض المسؤول النزيه، بعد مغادرته المنصب إلى تجريده من كلّ شيءٍ تقريباً، حتى من السيارة التي يتنقل بها.

خامساً: يؤدي تدنّي الثقافة السياسية إلى سلوكٍ غير بنّاءٍ لقوى المعارضة إن وجدت، إذ تعمد إلى التسقيط والتخريب ومنع الحكومة من الإنجاز خوفاً من أن يكسبها ذلك شعبية! واللافت أنّ هناك قوى مشاركة في السلطة والمعارضة في آنٍ أحبطت مشاريع كبيرة ومفصلية في عملية بناء العراق؛ لأسباب تنوعت بين تخريب للعملية السياسية ككل، أو سلب أية فرصة للنجاح، وأخرى تتعلق بخلاف شخصي مع رئيس الحكومة، دون تفكير بمصلحة البلاد ككل!!

هل ستكون لدينا معارضة بعد انتخابات ٢٠٢١؟

منذ سنوات عديدة طرحت أطراف سياسية فكرة تشكيل حكومة الأغلبية السياسية التي تحافظ على مشاركة كلّ المكونات لتكون في الحكم، فيما تذهب الكتل الأخرى إلى المعارضة في البرلمان. وقد جربت بعض الكتل تطعيم تركيبتها بأعضاء من مكونات أخرى، لكن الأمر سرعان ما ينتهي بالانتخابات ويعود توزيع المناصب حسب الانتماءات المكوناتية.

وقبيل وبعد الانتخابات الأخيرة التي جرت في ١٠ تشرين الأول، أعيد طرح هذه الفكرة التي حوّلها بعضهم إلى دعوات سياسية، مع تغييرٍ في التسمية من "أغلبية سياسية" إلى "أغلبية وطنية"، وهو ذات المضمون السابق، وهي دعوات تلقى ترحيباً كبيراً لدى الساعين إلى ديمقراطيةٍ حقيقيةٍ مكوّنةٍ من أغلبية – وفق نتائج الانتخابات – تحكم، وأقلية تعارض، وتشكّل حكومة ظلّ.

لكن السؤال هو: هل أنّ أصحاب هذه الدعوات السابقين والحاليين سيرضى بالفعل أن يكون في موقع المعارضة؟ وما هو شكل المعارضة وطبيعة عملها؟ هل ستكون معارضة إعاقة وإفشال يدفع ثمنها العباد والبلاد، أم معارضة بنّاءة تدعم الإيجابي

وتشير إلى الثغرات، وفي نفس الوقت تعمل في الشارع بما يكسبها الأصوات استعداداً للانتخابات القادمة؟

باعتقادي أنّ حكومة أغلبية مقابلها معارضة في المرحلة القادمة أمر تكتنفه صعوبات كبيرة منها:

– لم يصل الوعي السياسي الشعبي ومثيله لدى أكثر السياسيين إلى درجة تقبّل وجود حاكم ومعارض أصولي، بل ستظل كلمة المعارضة بمثابة إساءة تتحاشاها الأحزاب والكتل.

– مشاركة الجميع في تقاسم المناصب التنفيذية خلال السنوات التي تلت ٢٠٠٣ وحتى الآن، بما في ذلك من مكاسب مادية أصبحت مصدراً مالياً للأحزاب والشخصيات يجعل من فكرة الابتعاد عن الوزارات بعيدة عن الاذهان.

– العقلية الاقصائية والاستئثارية التي تتحكم بالشخصية العراقية تحرّك المخاوف لدى الأطراف من القبول بموقع المعارضة الذي قد يطول أمده، في ظلّ نزعات التمسّك بالمواقع والسعي لاستخدام إمكاناته للبقاء مدة أطول.

– بسبب الحساسيات والعداء المستحكم بين بعض الشخصيات والأحزاب والاتهامات المتبادلة بالتبعية لمحاور خارجية يدفع إلى التخوف من اعتماد خيار المعارضة وتسليم الأمور لجهةٍ واحدةٍ قد تقوم بالثأر والانتقام من خصومها المعارضين. وباعتقادي فإنّ هذا هو السبب الذي يمنع المعترضين على نتائج الانتخابات من ترك خصومهم يشكّلون الحكومة لوحدهم.

– ولو افترضنا أنّ القوى المعترضة على نتائج الانتخابات حصلت على ضمانات تمكّنها من ممارسة المعارضة دون قمع، وانّ هذه القوى تتنازل عن امتيازات المواقع الوزارية التي تتمول منها، فإنّ العامل الإقليمي سيكون مؤثراً في تحديد النتيجة. وفي وقتٍ لا تبدو أغلب أطراف العامل الخارجي مستاءة من انشطار الساحة السياسية الشيعية، بل انّ بعضها مرحّبٌ بذلك، فإنّ ايران تبدو بعيدة عن القبول بهذا الوضع؛ لما تراه من خطر على أمنها القومي المرتبط بالوضع العراقي بشدّة، في وقتٍ تبدو الأطراف الإقليمية والدولية المعنية بالشأن العراقي تخوض منذ سنوات طويلة معركة تقليص النفوذ الإيراني في العراق.

Rewaq Baghdad

يبقى الأهم من كلّ ذلك هو أنّ الحديث عن حكومة أغلبية مقابل معارضة يتمّ في الساحة السياسية الشيعية فقط، دون أي ذكر لساحتي المكونين الآخرين ومعرفة رأيهما، خصوصاً وأنّهما تبدوان قد حسمتا أمرهما وتوافقت مكوناتهما الرئيسية على تقاسم المواقع في ظلّ وجود حصّةٍ ثابتةٍ لكلّ مكوّن ضمن تركيبة الحكم. هنا سيكون الوضع شاذاً – إن افترضنا تحققه – إذ سنكون أمام جهة شيعية تتولى حصّة المكون الشيعي تاركة باقي الأطراف الشيعية في المعارضة، بينما الأحزاب السياسية الرئيسية لباقي المكونات تتحاصص المواقع دون معارضة فاعلة. أي انّنا سنكون أمام حالةٍ ديمقراطيةٍ في الساحة الشيعية وتوافقية في الساحتين الأُخريين.

أغلب الظن أنّ الازمة تشتدّ في الساحة الشيعية، فيما تدفع طهران باتجاه التوافق، سواءٌ بالضغط المباشر على زعيم التيار الصدري، أو خلق ظروف تحرمه من تحالف المكونين الآخرين معه، مستفيدة من تأثيرها وعلاقاتها مع رموزهما، لكن الأمر قد يأخذ وقتاً غير قليلٍ.

Rewaq Baghdad

مصادر معتمدة:

-ماجد راغب حلو، دراسة متعمقة في القانون الدستوري والنظم السياسية، جامعة سانت كليمنتس، عمان، الأردن.

-علي الخليفة الكواري، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط٢، بيروت، ٢٠٠٦.

-سربست مصطفى رشيد أميدي، المعارضة السياسية والضمانات الدستورية لعملها، مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، أربيل، ٢٠١١.

-أرنت ليبهارت، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، ط١(معهد الدراسات الاستراتيجية، بغداد – بيروت، ٢٠٠٦).